

تقرير عن:

المؤتمر القومي العربي الثالث والعشرين

الحمّات - تونس، ٤ - ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢

رحاب مكحل

مساعدة الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية.

- ١ -

بعد ٢٣ عاماً على استضافتها للدورة الأولى عام ١٩٩٠، عادت تونس لتحتضن الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر القومي العربي في فندق الـ «لوريال» في الحمّات ما بين ٤ - ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢، في تظاهرة قومية شارك فيها ٢٠٠ شخصية ما بين مشارك ومراقب وإعلامي وضيف، جاؤوا من ١٨ قطراً عربياً، ومن بعض دول المهجر، من بريطانيا وألمانيا والنمسا والسويد وفرنسا وسويسرا، فجمعت هذه الدورة كالعادة شخصيات ينتمون إلى التنوع الفكري والسياسي والحزبي والنقابي في الأمة، (من ناصريين وبعثيين وقوميين عرب، وإسلاميين متعددي التنظيمات، بما فيها المقاومة اللبنانية والفلسطينية والعراقية، ويساريين وليبراليين وطنيين وقوميين)، تلاقوا جميعاً على الالتزام بالمشروع النهضوي الحضاري العربي وعناصره الست: الوحدة العربية، والديمقراطية، والاستقلال الوطني والقومي، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري.

- ٢ -

هذا المؤتمر انعقد بعد اتصالات وتحضيرات استمرت عدّة أشهر شارك فيها الأمين العام أ. عبد القادر غوقه، والأمينان العامان السابقان د. خير الدين حسيب وأ. معن بشور، والأمين العام المنتخب في الدورة (نائب الأمين العام سابقاً) أ. عبد الملك المخلافي، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر أ. أحمد الكحلاوي، ونائب الأمين العام السابق أ. ضياء الفلكي، ومساعدة الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية أ. رحاب مكحل، وذلك بعد قرار اتخذته الأمانة العامة للمؤتمر في اجتماعها المنعقد في بيروت بتاريخ ٤/٢/٢٠١٢، بعقده في تونس بناء على اقتراح

وللإعلان عن انعقاد الدورة، عُقدت عشية المؤتمر ندوة صحفية بدار الثقافة بـ «ابن خلدون» في العاصمة تونس شارك فيها كل من غوقه، والمخلافي، ومكحل، والكحلاوي، فعرضوا لفكرة المؤتمر وأهدافه وبرنامج الدورة، وأجابوا عن أسئلة الإعلاميين وغيرهم من الحضور، وكانت توضيحات وشروحات لمن لم يستطيعوا التمييز بين أهداف المؤتمر وآليات عمله وبين الأمور السياسية الداخلية في تونس.

- ٣ -

في صبيحة الرابع من حزيران/يونيو ٢٠١٢، افتتحت دورة المؤتمر في وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية (قاعة المستشارين سابقاً)، بحضور حشد من الشخصيات السياسية والحزبية والنقابية التونسية، منهم مستشار رئيس الحكومة أ. لطفي زيتون، ووزير حقوق الإنسان أ. سمير ديلو، ورئيس المكتب السياسي لحركة النهضة أ. عامر العريض، ورئيس حركة الشعب الناصرية أ. خالد كريشي، بالإضافة إلى الأعضاء والضيوف والمراقبين والإعلاميين.

ترأس هذه الجلسة الأمين العام السابق د. خير الدين حسيب، فاستعرض مسيرة المؤتمر واستراتيجيته وأهدافه، منتقلاً إلى التطورات الحالية، محدداً أربعة معايير لنجاح أي انتفاضة عربية وهي: كسر حاجز الخوف، والوحدة الشعبية، والانتفاضة السلمية، إضافة إلى حيادية موقف الجيش.

كان لافتاً استضافة النائب البريطاني جورج غالاواي الذي وقف منذ السبعينيات إلى جانب القضية الفلسطينية ولم يتأخر

عضو الأمانة العامة أ. أحمد الكحلاوي، لإبراز دور التيار القومي العربي في تونس خصوصاً، وفي المغرب عموماً، ولتوجيه تحية إجلال وإكبار إلى شعب تونس الذي أطلق شرارة الثورة العربية الشعبية المعاصرة في وجه الاستبداد والفساد والتبعية.

وانطلاقاً من قناعة «بأنه حيث يستطيع المؤتمر أن يعقد اجتماعاً بشروطه وبما يصون استقلاليته، في كل أرجاء الأرض العربية فهو لن يتأخر عن ذلك، فأرض العرب للعرب وليست لحكامها، وليست ملكاً للنظام الذي ينعقد في ظله.

وإن تعدد الأقطار التي يعقد فيها المؤتمر اجتماعاته هي تعبير عن قوة المؤتمر واستقلاليته وترجمة لخطه القومي العابر لحدود سايكس - بيكو»، وهذا كلام سجّله الأمين العام للمؤتمر أ. عبد القادر غوقه في رسالة إلى بعض الأعضاء الذين اعترضوا على عقد المؤتمر في تونس.

حرصت الأمانة العامة للمؤتمر على أن يتم تشكيل لجنة تحضيرية داخل العاصمة التونسية يشترك فيها ممثلون عن حركة النهضة، وكل من يرغب من ممثلي الأحزاب والحركات القومية العربية في تونس برئاسة الكحلاوي الذي حرص بدوره أن يلتقي برفقة الأمين العام ومساعدة الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية بعدد كبير من أعضاء المؤتمر وقادة الأحزاب والحركات القومية، بالإضافة إلى رئيس حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي، عضو المؤتمر، ومن أمكن الاتصال بهم من الشخصيات التونسية المشاركة في المؤتمر كالوزير الأول الأسبق أ. أحمد بن صالح، ود. محمد المسعود الشابي، ود. مصطفى الفيلاي.

جبهتنا العريضة القومية - الإسلامية.

أما الأمين العام للمؤتمر أ. عبد القادر غوقه فرأى أن أعضاء المؤتمر يجب أن يكونوا قد تمرّسوا بالحوار ومعالجة الاختلاف بالحجة والمنطق، وأدركوا أيضاً أن ما يوحدنا من مبادئ وأهداف يفوق بكثير ما يفرقنا من مواقف ورؤى آنية.

وأشار إلى أن الأحداث التي ما تزال تتلاحق في حياتنا العربية... يرى المؤتمر فيها إيجابيات تفوق السلبيات، محذراً من قوى مضادة تسعى إلى إجهاض هذا الحراك أو حرقه عن مبتغاه أو دفعه باتجاه صراعات أهلية دموية أو باتجاه تدخلات أجنبية، عسكرية وغير عسكرية، لم تأت يوماً إلا بالويلات على شعوب الأمة.

وختم رئيس اللجنة التحضيرية في تونس عضو الأمانة العامة للمؤتمر أ. أحمد الكحلوي الكلمات قائلاً إن الشعب التونسي الذي رفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، رفع إلى جانبه شعار «الشعب يريد تحرير فلسطين» وأن الأمة العربية لن تنتصر على أعدائها إذا لم يتحد جناحها المتمثل بالعروبة والإسلام.

وتخلل الاحتفال احتفاء خاص بأعضاء المؤتمر، إذ قدمت فرقة من الفتيات والفتيان مجموعة من الأناشيد القومية والأغاني الوطنية الثورية الوجدية، ليجتمع بعد ذلك المشاركون والضيوف في حفل استقبال على شرفهم في قاعات الضيافة في وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الذي كان اختيارها مقررًا للافتتاح محل دلالات عدّة تؤكد عمق العلاقة بين الحركة القومية العربية وحقوق الإنسان والعدالة والحرية.

عن المشاركة في تحركات رفض الاحتلال للعراق والتحرك قبل ذلك لفك الحصار عنه، وقد لاقى التصفيق الحاد والمطول لكلمته التي شرح فيها معاناته مع الديكتاتوريين خلال الحملات المتكررة التي قادها إلى غزّة، متوقفاً عند إعادته إلى لندن فور وصوله إلى تونس مشاركاً في حملة «تحيا فلسطين» أواخر عام ٢٠٠٩، وها هو اليوم مرة أخرى في تونس البلد الحرّ ومع أصدقاء تجمعهم معهم قضية فلسطين ومقاومة الاستبداد والقمع.

بعد ذلك تحدّث الشيخ راشد الغنوشي الذي أشار بأن تحرير فلسطين هو مطلب يُجمع عليه التونسيون، وأن الثورة التي قامت لم تزد تونس إلا تمسكاً بعروبيتها ووقوفها إلى جانب الحق العربي في فلسطين، وشرح أهمية العلاقة بين العروبة والإسلام، وأنه لا تصادم بين العقيدتين بل أنهما يكملان بعضهما البعض.

ولأن التيارين يكملان بعضهما البعض فكان لا بدّ من حضور المنسق العام للمؤتمر القومي - الإسلامي أ. منير شفيق الذي أشار إلى خلافات ظهرت خلال بضعة الأشهر الماضية داخل صفوف القوميين، كما داخل صفوف الإسلاميين، وبعضها أخذ يمتد ليصبح خلافاً بين قوميين وإسلاميين... وتحدّث عن خيارين الأول أن نذهب سَوْقاً وإبرادتنا في طريق صراع قومي - إسلامي، وفي هذا بلا جدال تحقيق لمخططات الأعداء وفيه كثير من النكسات والكوارث لجبهتنا، والطريق الثاني أن لا نسمح بتفاقم الخلافات حتى لو بدت وجيهة فنعالجها، ونحاصرهما في أضيق الحدود، ونُبقي للودّ مكاناً فسيحاً، ونعمل بصبر وأناة على إعادة اللحمة إلى

لكن أكثر ما شغلهم وعبروا عنه في كلماتهم محور حول الوضع في سورية وما يشهده هذا البلد من عنف غير مبرر، وما يتهده من ويلات، كما شغلته العلاقة بين التيارين القومي والإسلامي.

وركّزوا على قضايا أخرى، منها تهميش القضية الفلسطينية، وضرورة العمل الجاد مع حركات التضامن العالمية من أجلها، والسعي إلى وحدة فلسطينية تصون المقاومة لتحرير الأرض.

وتوقف المؤتمرون عند خطورة التدخل الخارجي في بلادنا والمحاولات الحثيثة لتحويل الصراع عن وجهته الحقيقية مع العدو الصهيوني وداعميه على كل المستويات ليصبح صراعاً داخلياً على أساس طائفي أو عرقي.

ولم يوفروا في ملاحظاتهم دراسة بعض العمليات الانتخابية في بلادنا، وعدم صدقية قسم منها.

ولكي يعود الهمّ الفكري إلى الواجهة، وكي لا يتركز الاهتمام بالنواحي السياسية الأنية، فقد قررت الأمانة العامة أن يكون موضوع جلسات دورة المؤتمر مناقشة ما طرأ من تطورات إيجابية وسلبية على عناصر المشروع النهضوي العربي، وكلفت أعضاء من الأمانة العامة لإعداد أوراق تمهيدية، فكتب د. يوسف مكي عن «الوحدة العربية»، وأ. عبد الملك المخلافي عن «الديمقراطية»، وأ. محمد حسب الرسول عن «الاستقلال الوطني والقومي»، ود. زياد حافظ عن «التجدد الحضاري»، وأ. عبد الإله المنصوري عن «التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية».

أما القضية الخاصة لهذا العام فكانت

كما اهتم وزير الثقافة أ. مهدي المبروك بالتواصل مع أعضاء المؤتمر والتعرف على المشاركين فزارهم في الفندق، وكلف إحدى الفرق الموسيقية والغنائية التونسية بإحياء سهرة فنية للأعضاء والضيوف.

- ٤ -

ينص النظام الداخلي للمؤتمر القومي العربي أن «يناقش المؤتمر السنوي تقريراً عن حال الأمة خلال العام المنصرم، وقضية عربية حيوية أو أكثر، ومشروع بيان ختامي».

ولهذا فقد انعقدت الجلسة الأولى لمناقشة الأوضاع العربية العامة على خلفية عرض لتقرير حال الأمة الذي يعدّه سنوياً «مركز دراسات الوحدة العربية»، وكان هذا العام بعنوان حال الأمة العربية ٢٠١١ - ٢٠١٢: معضلات التغيير وأفاقه.

وقدّم عضو الأمانة العامة د. محمد السعيد إدريس عرضاً ملخصاً للتقرير الذي رصد لتطورات النظام الدولي وموقفه من الثورات العربية، وللنظام العربي ومأزق التغيير وللثورات والاحتجاجات العربية وإشكاليات الانتقال الديمقراطي وللثورات العربية وفلسطين، وبعض القضايا القطرية في سورية والعراق ولبنان والسودان وأخيراً للانعكاسات الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية العربية الأخيرة.

وسجل المتدخلون بعض الملاحظات الشفهية على التقرير، على أن يرسلوها مكتوبة إلى مركز دراسات الوحدة العربية بعد الاطلاع عليه بشكل معمم، لأنهم لم يتمكنوا من قراءته قبل انعقاد الدورة، وتمّ استلامه صبيحة يوم المؤتمر.

الوحدة الوطنية ورفض التدخل الخارجي، ومواجهة الاستعمار، وتحرير الأرض والإرادة، وأن فلسطين هي البوصلة والهدف، كما كان إجماع على رفض مبدئي للعقوبات الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية وتعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، لأنها تصيب الشعب السوري، كما أصابت أقطار عربية أخرى، وكان أيضاً للمؤتمر موقف مناهض لها.

ولقد كانت لاقتراحات الأمين العام السابق للمؤتمر د. خير الدين حسيب الفضل الكبير في صياغة الأجزاء التي برز حولها بعض التباينات في المواقف، وبالأخص حول الوضع في سورية.

وبيان إلى الأمة الذي صدر عن هذه الدورة والمنشور على موقع المؤتمر (<http://www.arabnc.org>) دعا القوى الثورية للحرص على وحدتها الوطنية والمضي نحو تحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، والعمل بشتى السبل على عزل ومحاصرة قوى الثورة المضادة والوعي بالمخاطر الخارجية والأدوار التي تقوم بها القوى المعادية لثورتنا ومشروعنا النهضوي العربي، وعلى الأخص الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية والرجعية العربية.

- ٦ -

المناقشات الصريحة والواضحة التي كانت في جلسات المؤتمر سادت أيضاً للقاء الذي جمع أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر برئيس الجمهورية المؤقت في تونس أ. المنصف المرزوقي، فكان الحوار صريحاً وشفافاً وشمل كل القضايا الساخنة.

كما كان أيضاً مناسبة لاستعادة

حول «سبل استنهاض التيار القومي العربي» كتبها الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي أ. معن بشور.

وكلّفت الأمانة العامة عدداً من المشاركين بترؤس جلسات المؤتمر، فتناوب على ذلك أ. محمد حسب الرسول (السودان)، أ. ماهر مخلوف (مصر)، أ. محمد عبد المجيد منجونه (سورية)، الأب د. أنطوان ضو (لبنان)، أ. ليث الشبيلات (الأردن)، أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا)، أ. خالد السفيني (المغرب).

واختار المؤتمر كلاً من د. مصطفى نوبصر (الجزائر)، ود. عبده غالب العديني (اليمن) كمقررين للمؤتمر.

ورغم حرارة النقاش فقد أثبت المشاركون في جلسات المناقشة العامة، وجلسات مناقشة عناصر المشروع النهضوي العربي وسبل استنهاض التيار القومي العربي أن المؤتمر هو فسحة حقيقية للتداول والتشاور وإطار متميز للتنوع، كما تميّزت المناقشات بمستوى فكري راقٍ سمح للكثيرين باعتبار هذه الدورة من بين أكثر دورات المؤتمر نجاحاً على الصعد الفكرية والسياسية والتنظيمية.

- ٥ -

جلسة مناقشة البيان الختامي التي ترأسها الأمين العام السابق للمؤتمر أ. خالد السفيني تميّزت بقدر عالٍ من الحيوية في النقاش، لكن الثوابت كانت الموجه الأساسي لها، وأهمها رفض الفساد والاستبداد والتبعية وحق الشعوب بالكامل في الحرية والكرامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتداول السلمي للسلطة، والحفاظ على

ولأن المؤتمر يحرص على استقلاليته، ويعتمد في تمويله على اشتراكات وتبرعات أعضائه وعلى تبرعات من أصدقائه، فقد تحولت جلسة مناقشة الوضع المالي، إلى جلسة لجمع التبرعات بعد أن اطلع المشاركون على التقرير المالي للمؤتمر لعام ٢٠١١، والذي يظهر أن العجز المتراكم من سنوات متتالية قد بلغ حوالى خمسة وتسعون ألف دولار أمريكي، مع تعهد منهم بالسعي إلى تأمين إيرادات مناسبة تسمح للمؤتمر بأن يقوم بالمهام المتوجبة عليه في هذه الظروف الدقيقة.

ربما لم يتمكن المؤتمر من القيام بواجباته الملقاة على عاتقه في ظروف الأمة الصعبة، وفي خضم التحولات والحروب التي تعيشها المنطقة، لكن من يتابع مواقفه ومن يواكب نشاط أعضائه يتأكد أنه حاول دائماً أن يكون أميناً على ثوابته، متمسكاً بمبادئه، محاولاً دائماً العمل من أجل قضايا أمته، وأن يشكل فسحة حوار لآراء متعددة، ورؤى متباينة حول مختلف قضايا الأمة والتحديات التي تواجهها □

أجواء بدايات المؤتمر القومي العربي في تونس عام ١٩٩٠، وكان الرئيس المرزوقي أحد أعضائه.

- ٧ -

وكالعادة لم تخلُ جلسات المؤتمر من جلسة خاصة تناولت سبل تفعيل دور المؤتمر، ومهد للنقاش تقرير أعدته مساعدة الأمين العام للشؤون التنظيمية والإدارية أ. رحاب مكحل، فقدّم المؤتمر عدّة اقتراحات، ستكون محل اهتمام من الأمانة العامة التي انتخبت في هذه الدورة مع الأمين العام الجديد أ. عبد الملك المخلافي، وهو الشخصية اليمنية الذي واكب مسيرة المؤتمر منذ تأسيسه إذ حضر الدورة الأولى التي عُقدت عام ١٩٩٠، وليكون الأمين العام السابع خلال ١٣ عاماً، بعد أن تولى هذه المهمة كل من: د. خير الدين حسيب (العراق)، المرحوم أ. عبد الحميد مهري (الجزائر)، المرحوم أ. ضياء الدين داوود (مصر)، أ. معن بشور (لبنان)، أ. خالد السفياني (المغرب)، أ. عبد القادر غوقه (ليبيا).